

أثر ممثلي لواء الحلة في مجلس النواب
العراقي ١٩٢٥-١٩٣٣م

*The Effect of Hilla's Representatives
In The Parliament 1925-1933AD.*

م.د. حاكم فنيخ علي

*Asst. Dr. Hakim Fneikh Ali
Hilla Heritage Center*

ملخص البحث

سعت الدراسة إلى توضيح أهمية ممثلي لواء الحلة وتأثيرهم في مجلس النواب العراقي في أثناء العهد الملكي للمدة بين ١٩٢٥-١٩٣٣، وهي المدة التي نشأت فيها ركائز الدولة العراقية الحديثة وأسسها، وقسمت الدراسة على مبحثين:

تناول المبحث الأول- في محورين- الوضع السياسي في العراق حتى عام ١٩٢٥، إذ تتبّع المحور الأول الاحتلال البريطاني للعراق، وسُلط الضوء فيه بصورة وجيزة على دخول القوّات البريطانيّة إلى العراق، ونقض الوعود التي قطعها السياسيّون البريطانيّون على أنفسهم من أجل استقلال العراق، وترك شؤون إدارة البلاد إلى العراقيين أنفسهم، ودركس المحور الثاني، انتخابات المجلس التأسيسي، والأحداث المصاحبة لها نتيجة سلطة الاحتلال البريطانيّ على شؤون البلاد، والتي تسببت في مقاطعة شرائح واسعة لهذه الانتخابات.

أمّا المبحث الثاني فكان عنوانه (تأثير ممثلي محافظة الحلة في مجلس النواب)، وقسم على محاور عدّة، بحث المحور الأول انتخابات مجلس النواب الأولى في العراق عام ١٩٢٥ وآلية الغش والاحتيال التي رافقت الانتخابات، ومصادرة حقوق الشعب في اختيار ممثليه بشكل صحيح، وبحث المحور الثاني (دور ممثلي لواء الحلة في مجلس النواب بين عامي ١٩٢٥-١٩٢٨)، وفي هذا المحور تمّ تسليط الضوء على دور ممثلي الحلة في مجلس النواب، وتناول المحور الثالث انتخابات المجلس النيابي الثاني، أمّا المحور الأخير الذي كان عنوانه (انتخابات الدورة النيابية الثالثة ١٩٣٠ ودور ممثلي

الحلّة في المجلس النيابي) فقد سلّط فيه الضوء على انتخابات الدورة النيابية الثالثة، ودور ممثلي الحلّة في المجلس النيابي، وشفع البحث بخاتمة حوت النتائج التي توصل إليها الباحث.

Abstract

This study aims at shed light on the importance and influence of Hilla's representatives in the Iraqi Parliament during the royal period between 1925-1933, in which the pillars and foundations of the modern Iraqi State were established. The study was divided into two topics. The first topic dealt with two themes : the political situation in Iraq until 1925, it discussed the British occupation of Iraq, which briefly debated the access of British troops to Iraq, British politicians have broken their promises for the independence of Iraq, and leave the affairs of country to the Iraqis themselves.

The second theme, discussed the elections of the Constituent Assembly and the events accompanying it as a result of the British intervention in the affairs of the country, which led to boycott these elections by a large number of people. The second topic was about (The Effect of Hilla's Representatives In Parliament), it has divided into many subjects, the first subject dealt with the first parliamentary elections in Iraq in 1925 and the state of fraud

that accompanied the elections and confiscation the rights of the people to choose his representatives correctly, while the second subject discussed (The role of Hilla's representatives in the parliament between 1925 and 1928).

The third subject dealt with (The elections of the second parliament).

The last subject was about (The elections of the third Parliamentary Session 1930 and the role of Hilla's representatives in the Parliament).

The research concluded a conclusion on the findings of the researcher.

المقدمة

تناولت كثيرٌ من البحوث والدراسات الأكاديمية، وغير الأكاديمية بعض المفاصل المهمة من تاريخ الحلة السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لاسيما في العهد الملكي، وبقيت أخرى غير مدروسة مثل دور نواب الحلة في السنوات الأولى من تشكيل مجلس النواب العراقي؛ لذلك وقع اختيارنا على الموضوع المعنون (دور ممثلي لواء الحلة في مجلس النواب للمدة من ١٩٢٥-١٩٣٣).

ولتحديد الحقبة الزمنية لموضوع البحث واقتصارها على جزء مهم من عهد الملك فيصل الأول حصراً أكثر من مغزى، منها أن هذه المدة لم تتم دراستها وإظهار دور أعضاء مجلس النواب الممثلين للواء الحلة، وكذلك فإن هذه المدة تشير إلى بداية تأسيس الدولة العراقية المعاصرة من جهة، وتولي الملك فيصل عرش العراق، الذي يعد من أقوى وأذكى ملوك الأسرة الهاشمية الذين حكموا العراق قرابة أربعة عقود من جهة أخرى. فما دور هؤلاء الأعضاء الممثلين للواء الحلة في تلك الحقبة الزمنية التي تعد بحق واحدة من أقلق حقب تاريخ العراق المعاصر وأخرجها؟

قسّمت الدراسة على مقدمة ومبحثين، وشُفعت بخاتمة، وجاء المبحث الأول (الأوضاع السياسية في العراق حتى عام ١٩٢٥) بمحورين، تمّ تسليط الضوء في المحور الأول على (الاحتلال البريطاني للعراق) ودخول القوات البريطانية إلى العراق بشكلٍ موجزٍ، وتناول المحور الثاني (انتخابات المجلس التأسيسي) انتخابات المجلس التأسيسي والمعارضة التي وقفت ضدّ إجراء الانتخابات.

وقُسِّمَ المبحث الثاني الذي كان عنوانه (أثر ممثلي لواء الحِلَّة في المجلس النيابي) على محاور عدَّة، تناول المحور الأوَّل انتخابات المجلس النيابي الأوَّل في العراق ١٩٢٥، ودرس المحور الثاني (دور ممثلي الحِلَّة في المجلس النيابي بين عامي ١٩٢٥-١٩٢٨)، وفي هذا المحور تمَّ تسليط الضوء على دور ممثلي الحِلَّة في مجلس النُّواب، وتناول المحور الثالث انتخابات المجلس النيابي الثاني. أمَّا المحور الأخير فقد عالَج (انتخابات الدورة النيابية الثالثة ١٩٣٠ ودور ممثلي الحِلَّة في المجلس النيابي)، وفيه سلَّط الضوء على انتخابات الدورة النيابية الثالثة ودور ممثلي الحِلَّة في المجلس النيابي.

اعتمد البحث مصادرَ عدَّة و متنوِّعة، يأتي في مقدِّمتها محاضر مجلس النُّواب التي شكَّلت العمود الفقريَّ للبحث، فضلاً عن عدد من الوثائق غير المنشورة، ورسائل وأطاريح جامعيَّة، وعدد من الكتب العربيَّة والأجنبيَّة والصحف.

المبحث الأول

الأوضاع السياسية في العراق حتى عام ١٩٢٥م

المحور الأول: الاحتلال البريطاني للعراق

حكم العثمانيون العراق قرابة أربعة قرون في ظروف تعرّض خلالها تطوُّره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي إلى حدٍّ سيِّءٍ للغاية، فتخلّف عن الركب بعد أن كان يتقدّمه طوال عصري التاريخ القديم والوسيط، فانتشرت ظواهر التخلّف التي كانت متجسّدة في الريف كما في المدينة، حتّى أصبح المدّ البدويّ الذي شمل العراق في العهد العثمانيّ «أشدّ وطأةً من جميع عهوده السابقة، إذ لم يشهد المجتمع العراقيّ عبر تاريخه الطويل حقبةً سيطرت فيها القيم البدويّة كتلك الحقبة»^(١).

وبعيداً عن الأوضاع المساويّة التي عاشها المجتمع العراقيّ في أثناء حقبة الاحتلال العثمانيّ التي انتهت بعد دخول البريطانيين مدينة بغداد في ١١ آذار ١٩١٧^(٢)، واستبشر العراقيّون خيراً بالوعود التي أطلقها الحلفاء بمنح الشعوب التي كانت خاضعة للسيطرة العثمانيّة الاستقلال، وإدارة شؤونها بنفسها، وقد تعرّزت هذه القناعة لدى العراقيّين حينها صرّح القائد الإنكليزيّ (الجنرال مود) بعد دخوله بغداد: «نحن جننا محرّرين لا فاتحين»^(٣).

ذهبت آمال العرب - ومنهم العراقيّون - أدراج الرياح بعد نكث الحلفاء وعودهم

وتصریحاتهم المتكررة حول تقرير المصير خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، وأنصحت نيات مبيّنة في تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، لاسيما ممتلكاتها في الوطن العربي، ومنها العراق الذي وقع تحت الانتداب البريطاني سنة ١٩٢٠ م، وعلى الرغم من هذا كله بقي العراقيون الوطنيون منهم على وجه الخصوص يتشبّهون بتصریحات الحلفاء وخطاب (الجنرال مود) الذي مرّ ذكره حينما اتخذوا من هذا المنشور حجة للمطالبة بحقوقهم، كما سيقرّ ذلك (السير برسي كوكس) أوّل مندوب سام في العراق^(٤)، فالعديد من الوطنيين لديهم رغبة في الاستقلال وتأسيس حكومة وطنية ديمقراطية تستمد سلطاتها من الدستور، وتستند إلى مجلس تشريعي، لكن هذا الأمر كان يتعارض مع سياسة البريطانيين وأهدافهم الحقيقية في العراق حينما أعلنوا قائمة تفصيلية بأسماء أقطاب المعارضة السياسية؛ لغرض التضييق على نشاطها من جهة، ونفي أبرز شخصياتها الذين بلغ عددهم اثني عشر شخصاً من جهة أخرى^(٥).

دفعت السياسة الجائرة التي استخدمها البريطانيون ضد الوطنيين العراقيين الكثير من أعضاء الحركة الوطنية إلى اللجوء للعمل السري الذي تطوّر مع مرور الوقت؛ ليتحوّل إلى مظاهرات صاحبة رفع من خلالها المتظاهرون شعارات تطالب بإنهاء الاحتلال، وكان من أبرز الشعارات التي رفعها المتظاهرون تأسيس حكومة وطنية «مرتبطة بمجلس تشريعي»^(٦)، فضلاً عن تأليف لجان منتخبة لمقابلة الحاكم المدني البريطاني العام (أرنولد ولسون) للتفاوض معه بشأن موضوع الاستقلال، إلا أنّ المفاوضات لم تصل إلى نتيجة مرضية نتيجة تمسك المحتلين بمواقفهم المعادية لتطلعات الشعب العراقي في الاستقلال والتحرر^(٧).

ونتيجةً لتمسك المحتلين بتلك المواقف، أدرك الوطنيون والمعارضون للاحتلال البريطاني أنّ المطالبات القانونية والمظاهرات السلمية لا تجدي نفعاً ولا تسترجع

حقاً^(٨)، وأن ما أخذ بالقوة لا يُسترجع إلا بالقوة، وطريق الكفاح المسلح هو الأنسب لاسترجاع الحقوق المغتصبة، وهذا الأمر أدى إلى تفجير ثورة العشرين^(٩)، إذ عمّت الاضطرابات العراق عامّة، وبانت بوادر الثورة ضدّ الاحتلال البريطانيّ، لكن بانتظار الرصاصة الأولى التي أطلقها أهالي الرميثة ليصل صداها إلى أبناء الوسط والجنوب، لاسيما عشائر الفرات الأوسط التي كانت العمود الفقريّ للثورة التي وصل هيبها إلى معظم مدن العراق؛ ليكتوي بها المحتلون البريطانيون^(١٠).

وبعيداً عن تفاصيل الثورة التي أخذت مجالها الواسع لدى الباحثين والمؤرّخين، وقمعها بالآلة الحربيّة البريطانيّة؛ لكنّها شحذت الهَمَمَ أكثر من السابق للنضال من أجل الاستقلال وإرساء دعائم على سلطة تشرعيّة منتخبة، وهذا ما أكّده كثير من الصحف الصادرة آنذاك^(١١).

وعملت بريطانيا على امتصاص نقمة العراقيين وغضبهم، وتجميل صورة المحتلّين، فأصدر المندوب السامي البريطانيّ (برسي كوكس) بلاغاً عامّاً في التاسع من تشرين الثاني ١٩٢٠ أمر فيه بتشكيل حكومة دائمة للبلاد، يأخذ العراقيون على عاتقهم تشكيلها، وذلك عن طريق انتخاب مؤتمر عام يمثّل كلّ أطراف الشعب العراقيّ تمثيلاً تامّاً، ووفق تلك المعطيات تمّ تأسيس حكومة عبد الرحمن النقيب نقيب أشرف بغداد، والتي أُطلق عليها الحكومة المؤقتة^(١٢)، تضمّ عدّة وزارات، ووضِع مستشار إنكليزيّ بجانب كلّ وزير في كلّ دائرة حكوميّة، فأصبح العراق يضمّ عشرة ألوية، وكلّ لواء يضمّ خمسة وثلاثين قضاءً، وكلّ قضاء ترتبط به خمس وثلاثون ناحية، ووضِع كلّ موظّف عراقيّ على رأس كلّ وحدة إداريّة وإلى جانبه مستشار بريطانيّ^(١٣).

وبموجب تلك الترتيبات مضت بريطانيا بجهودها في إقامة ملكيّة عراقية رشّحت لها الأمير فيصل بن الشريف حسين ملكاً على العراق في مؤتمر القاهرة الذي انعقد في

الثاني عشر من شهر آذار عام ١٩٢١^(١٤)، برئاسة (ونستون تشرشل)^(١٥)، فظهرت رغبة في الأوساط البريطانية لاختيار أحد أنجال الشريف حسين بن علي ملك الحجاز^(١٦)، وفي ٢٣ أغسطس/ آب عام ١٩٢١ م انتُخب فيصل ملكاً على العراق بعد إجراء استفتاء شعبي كانت نتيجته ٩٦٪. تأييداً لفيصل، وهكذا تمت المصادقة على قرار ترشيح الأمير فيصل لعرش العراق^(١٧)، ثم أجبرت بريطانيا فيصل على توقيع معاهدة معها في ١٠ أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٢٢ م تضمنت بعض أسس الانتداب^(١٨).

المحور الثاني: ممثلو لواء الرحلة في انتخابات المجلس التأسيسي

أخذ البريطانيون اتجاهات الرأي العام العراقي بنظر الاعتبار، ففي العاشر من حزيران عام ١٩٢١ م أصدرت وزارة المستعمرات تصريحاً عن نيتها لعقد (مؤتمر وطني) يتم من خلاله التعبير عن وجهة نظر الشعب العراقي حيال شكل الحكومة المرتقبة^(١٩)، وبعد أربعة أيام أكد وزير المستعمرات (ونستون تشرشل) - في خطاب ألقاه أمام مجلس العموم البريطاني، نشرت الصحف العراقية مقتطفات منه - «عزم حكومته على منح أوسع درجات الحرية للأهالي في العراق؛ لئتمكّنوا من إدارة أنفسهم بأنفسهم»، وأضاف قائلاً: «وانتخاب مجلس يمثلهم تمثيلاً صحيحاً»^(٢٠).

قرّر مجلس الوزراء البريطاني في يوم الثامن من تموز ١٩٢١ م، أن تكون حكومة العراق المقبلة ملكية دستورية مقيدة بالقانون، وهذا ما أكدّه الوطنيون العراقيون من خلال وجوب تحقيق أمان للشعب بإيجاد نظام ديمقراطي يركز على دستور ومجلس للنواب في غضون مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وتمّ تعزيز هذا الأمر حينما أصدر عدد من علماء الدين فتوى تنصّ على مبايعة الملك فيصل ملكاً على العراق مقيداً بدستور ومجلس نيابي، ومنقطعاً عن سلطة الغير، ومستقلاً بالأمر والنهي، ثمّ تلا ذلك عقد اجتماع عام في بغداد

وأخر تموز ١٩٢١ مناقشة المطالب مع تأكيد وجوب الإسراع بجمع المجلس التأسيسي،
وسن القانون الأساس بمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تسلّم زمام
الأمر^(٢١).

وبعيداً عن تفاصيل انتخابات المجلس التأسيسي وما رافقها من تطورات سياسية،
ومقاطعة شرائح واسعة من أبناء الشعب العراقي لها، فقد جرت الانتخابات في جو
يسوده الترهيب والترغيب لاسيما من قبل الحكومة العراقية التي كان على رأسها آنذاك
(عبد المحسن السعدون)^(٢٢)، ومن خلفه سلطة الملك وقوات الاحتلال البريطاني التي
سخرت كل إمكانياتها من أجل إجراء انتخابات المجلس التأسيسي^(٢٣).

وقد مثل الحلة في انتخابات المجلس (الشيخ عدّاي الجريان) أحد شيوخ عشائر
البوسلطان، ومن الملاكين الكبار للأراضي الزراعية في منطقة الشوملي في لواء الحلة،
وتمتع الشيخ بمكانة اجتماعية عالية بين أفراد عشيرته، وعلى الرغم من أنه لم يحصل
على شهادة علمية، لكن تمّ اختياره ضمن المجلس التأسيسي، ويرجع هذا الفضل في
الاختيار إلى البريطانيين؛ نتيجة الدور الكبير الذي لعبه في ثورة العشرين؛ لأنه كان ميّلاً
نحو السياسة البريطانية، وقد وصفته (جيرترود بيل Gertrude Bell)^(٢٤) سكرتيرة دار
الاعتماد البريطاني في العراق بقولها: «بذل الشيخ عدّاي البوسلطان على الأخص جهوده
على المحافظة على السلم»^(٢٥).

ونتيجة لمواقف الشيخ المؤيدة للبريطانيين توسّعت ملكيته من الأراضي الزراعية،
ووصلت إلى حوالي (٧٢٧، ١٨٣) دونماً توزّعت ما بين لوائي الحلة والكوت، فضلاً عن
ذلك أقام له القادة البريطانيون حفلاً تكريمياً في الحلة، حضره كثير من الأعيان^(٢٦).

ومثلت شخصيات عشائرية الحلة في المجلس التأسيسي مثل (الشيخ سلمان

البرّاك^(٢٧)، أحد شيوخ البو مساعد^(٢٨) التابعة إلى عشيرة البوسلطان، إذ كان من أبرز المشاركين في ثورة العشرين وأحد قادتها؛ ولكانته العشائريّة أنتخب في المجلس التأسيسي العراقي عام ١٩٢٤ م، وشغل عضوية المجلس النيابي لمدة عشر دورات متتالية، كما أنتخب رئيساً للمجلس مرتين، الأولى عام ١٩٣٤ م، والثانية عام ١٩٤٣ م^(٢٩).

ثمّ دخلت عناصر عشائريّة في المجلس التأسيسي مثل (الشيخ عمران الحاج سعدون)^(٣٠)، أحد شيوخ عشيرة بني حسن الواقعة شمال الكفل، والممتدّة حتى مدينة الكوفة، وهذه العشائر دور بارز ومحوريّ في أحداث ثورة العشرين حينما رفعت شعار الاستقلال وإنهاء الانتداب، وتمكّن الحاج سعدون من قيادة عشيرته مع بقيّة العشائر في قتالها مع الأنكليز، ولم يكن دوره يتركز في القتال وحسب، وإنما تعدّى ذلك إلى تقديم الدعم للثوّار بالأموال والسلاح، وكان بمثابة حلقة ارتباط ما بين العشائر والمقاتلين، معرّضاً حياته للخطر، وبذلك أصبح من أبرز المطلوبين لدى قوّات الاحتلال الذين بذلوا كلّ جهودهم في سبيل إلقاء القبض عليه والحدّ من نشاطه، وبعد انتهاء الثورة قبض عليه وأودع السجن^(٣١)، وحينما صدر العفو عن الثوّار تمّ إطلاق سراحه، ونتيجةً لمواقفه البطوليّة تمّ انتخابه في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ م ممثلاً عن لواء الحلة، وقد أنتخب أربع مرّات، وحين تأزّمت الأوضاع السياسيّة في عهد وزارة عليّ جودة الأيوبي (٢٧ آب ١٩٣٤ - ٢٣ شباط ١٩٣٥)، وبدأت حركات المعارضة تتشكّل، دعا الشيخ عمران الحاج سعدون إلى الحكمة والتعقّل، والوقوف إلى جانب الحكومة ومساندتها، وتّضح هذا الموقف إثر اجتماع عُقد في منطقة (هور الدخن)، دعا فيه رؤساء العشائر إلى عدم التورّط في معارضة الحكومة، والتزام جانب الرويّة والعقل، وقد بقي نائباً في مجلس النواب في العهد الملكيّ حتّى وفاته عام (١٩٤١)^(٣٢).

ومن الشخصيات التي مثلت لواء الحلة في المجلس التأسيسي (عبد الرزاق

الشريف)^(٣٣)، وهو من الملاكين الكبار، تقلد مناصب عدة في لواء الحلة من بينها رئيس بلدية الحلة آنذاك، وأحد أعضاء الحزب الوطني العراقي، ويُعد من أشد مناهضي السياسة البريطانية في العراق^(٣٤).

فضلاً عن (رؤوف الجادرجي)، و(مزاحم الباجة چي)^(٣٥)، وهما من الوجوه التي مثلت الحلة في المجلس التأسيسي، ويُعدان من الشخصيات المعارضة للسياسة البريطانية في العراق آنذاك^(٣٦).

تركزت مهمة المجلس التأسيسي بالدرجة الأولى على تمرير معاهدة ١٩٢٢ مع بريطانيا، وسن قانون للدستور^(٣٧)، فضلاً عن سن قانون انتخابات المجلس النيابي^(٣٨)، لكن هذا لا يعني اقتصار مهمة مجلس النواب آنذاك على ما ذكر سابقاً، فقد انطوى دخول بعض زعماء العشائر - ومن بينهم الزعماء العشائريون الحلييون إلى ميدان العمل النيابي على عدد من المعطيات التي كان لبعضها آثار إيجابية في شرائح واسعة من طبقات المجتمع الحلي الذي كانت الغالبية العظمى منه تسكن الريف، منها على سبيل المثال لا الحصر تخفيض الضرائب على الحاصلات الزراعية لاسيما في وقت الأزمات التي عجت بها البلاد آنذاك، وهذا الأمر يعود بالفائدة على أبناء الريف، فضلاً عن تغير بعض المواد بما ينسجم وواقع الريف والعرف العشائري^(٣٩).

المبحث الثاني

دور ممثلي الحلة في المجلس النيابي ١٩٢٥م-١٩٣٣م

المحور الأول: انتخابات المجلس النيابي الأول في العراق ١٩٢٥م

بعد أن أنجز المجلس التأسيسي مهمته، أصدرت الإرادة الملكية أمراً بحلّه، وبموجب السياقات الدستورية قدّم رئيس الوزراء جعفر العسكري استقالة وزارته في الثاني من آب سنة ١٩٢٤ إلى الملك فيصل الأول الذي قبلها، وكلف ياسين الهاشمي بتشكيل الوزارة الجديدة في اليوم نفسه، وفي الثامن من آب ١٩٢٤ نشرت الصحف المحليّة منهاج الوزارة الهاشميّة الأولى الذي ورد في مستهلّه: «الإسراع في نشر القانون الأساسي، وقانون انتخاب النواب، ووضعها موضع التنفيذ، وجمع المجلس النيابي»^(٤٠).

وجرت انتخابات أول مجلس نيابي عراقي في تاريخ البلاد المعاصر يوم الخامس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٢٤م، لم تنج هذه الانتخابات بدورها من السلبيات نفسها التي رافقت سير العملية الانتخابية للمجلس التأسيسي، فلم تتوفر بعد جميع المستلزمات الضرورية لإجراء انتخابات صحيحة من جميع الأوجه على الساحة العراقية، ممّا تجسّد، قبل كلّ شيء، في ضعف الرأي العام كقوة ضاغطة، فعلى الرغم من وجود عدد من الأحزاب السياسيّة في تلك المرحلة، فإنّ دورها كان هامشياً في المعركة الانتخابية، ومع أنّ الصحافة أولت موضوع الانتخابات اهتماماً واسعاً، ورأت

إنَّ سعادة الأمم الراقية تكمن في حقيقة أنَّها «أسندت ظهرها إلى نوابها الطبيعيين»، على حدِّ تعبير «العالم العربي»، إلا أنَّ تأثيرها المباشر في سير الانتخابات كان محدودًا، واقتصر ذلك التأثير عمليًّا على أوساط النخبة في العاصمة والمدن الكبيرة^(٤١)، وكان أمرًا طبيعيًّا أن يُولى افتتاح أوَّل مجلس للنواب في تاريخ العراق اهتمامًا خاصًّا، فبعد أن صدرت إرادة ملكية خاصة في اليوم السابع عشر من شهر تموز سنة ١٩٢٥ يقضي بتعيين عشرين عينًا «ممن نال ثقة الجمهور واعتماده بأعمالهم، وممن لهم ماضٍ مجيد في خدمات الدولة والوطن» على وفق منطوق المادة الحادية والثلاثين من القانون الأساسي (الدستور) العراقي^(٤٢).

وفي خضمِّ تلك الظروف الصعبة والحسابات السياسيَّة المرتبكة ظهر إلى الوجود أوَّل مجلس نيابيٍّ عراقيٍّ، وبلغ عدد أعضائه (٨٦) عضوًا، وعُقد أوَّل اجتماع له في الأوَّل من تشرين الثاني من عام ١٩٢٥ م، ومثَّل الحِلَّة في هذا المجلس كُُلُّ من (رؤوف الجادرچي، وسلمان البرَّاك، وعمران الحاج سعدون، ومزاحم الباجحة چي، وعبد اللطيف الفلاحي)^(٤٣)، وبدأت الدورة الانتخابية الأولى لمجلس النواب العراقيِّ بعقد مجلس الأمة اجتماعه غير الاعتياديِّ في السادس عشر من تموز ١٩٢٥، وقد انتهى هذا الاجتماع في التاسع والعشرين من تشرين الأوَّل من العام نفسه بعد أن عقد المجلس سبعا وأربعين جلسة^(٤٤).

وفي الأوَّل من تشرين الثاني بدأ الاجتماع الاعتياديِّ الأوَّل للمجلس، واستمرت جلساته حتى الخامس عشر من حزيران سنة ١٩٢٦، وبلغ عدد جلسات المجلس أربعًا وخمسين جلسةً، فيما بدأ الاجتماع الاعتياديِّ الثاني من الدورة الانتخابية الأولى في الأوَّل من تشرين الثاني ١٩٢٦، وانتهى في الثلاثين من نيسان من العام التالي، وبلغ عدد جلسات المجلس أربعًا وخمسين جلسةً، ثمَّ تلاه الاجتماع غير الاعتياديِّ الذي بدأ

في الثالث من أيار من العام نفسه، وانتهى في الثالث من حزيران، وبلغ عدد جلساته أربعاً وعشرين جلسة، وفي الأول من تشرين الثاني من العام نفسه الذي بدأ الاجتماع الاعتيادي الثالث والأخير من الدورة الانتخابية الأولى، وانتهى في الثامن والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٢٨، وبلغ عدد جلساته ثلاث عشرة جلسة^(٤٥)، ممّا يعني أنّ مجموع جلسات المجلس في دورته الانتخابية الأولى بلغ مائة واثنين وتسعين جلسة.

تحتل اجتماعات الدورة الانتخابية الأولى لمجلس النواب العراقي مكانة خاصة في تاريخ الحياة النيابية في العراق؛ لكونها تزامنت مع أهمّ مراحل تأسيس الدولة العراقية، وما ترتب على ذلك من تشريع مجموعة كبيرة من القوانين المهمة، وعلى الرغم من إيجابيات الدورة الانتخابية الأولى، لكن هذا لم يمنع من ظهور بعض الخلافات، لاسيما بين المؤيدين سياسة الحكومة الذين جمعهم رئيس الحكومة في كتلة واحدة، وكونوا في ما بعد حزباً أطلق عليه حزب التقدم في الثاني والعشرين من آب ١٩٢٥ م، وتألّف من خمسين عضواً من أعضاء المجلس النيابي^(٤٦)، أمّا الكتلة الثانية، وهم المعارضون للحكومة، فقد التفتوا حول أبرز أعضاء المعارضة النائب (ياسين الهاشمي)^(٤٧) الذي ألّف حزب الشعب عام ١٩٢٥ م، وبلغ عدد أعضائه تسعة عشر نائباً أبرزهم (محمد رضا الشبيبي، وفخري الدين جميل، نصرت الفارسي)^(٤٨).

ولم تقتصر الخلافات داخل مجلس النواب العراقي في دورته الأولى على الحزبين المذكورين آنفاً، فقد ظهر تكتّل ضمّ بعض النواب المستقلين الذين لم ينضموا لأيّ من الحزبين، وهذا التكتّل أطلق على نفسه (كتلة الوسط) بزعامة (رشيد عالي الكيلاني)، وقد اتّسمت مواقف هذه الكتلة بالتذبذب، تارة مع الحكومة، وتارة أخرى مع المعارضة، بحسب ما اقتضته مصالحهم^(٤٩).

المحور الثاني: أثر ممثلي الحلة في المجلس النيابي بين عامي ١٩٢٥م-

١٩٢٨م

لم يكن اهتمام نواب الحلة بمشاكل مدينتهم في دورة المجلس بالمستوى المطلوب، واقتصرت مطالباتهم على تحسين الأوضاع الاجتماعية والخدمية والاقتصادية، لكنها لم ترتق لمستوى المشاكل التي يعانيها المجتمع الحلي، وكانت المطالب تتسم بالشمولية في معظمها، مع العلم أن هناك إجحافاً بحق المناطق الجنوبية ولاسيما سكان لواء الحلة الذي يعاني نقصاً في كل مستلزمات الحياة، وبما أن معظم الذين يمثلون الحلة من طبقة شيوخ القبائل والذين يمتلكون مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، فقد كان الاهتمام بالجانب الزراعي من أولويات مناشدات نواب الحلة آنذاك، فقد طالب النائب سلمان البراك بمعالجة المشاكل الزراعية في العراق بشكل عام، وفي لواء الحلة بشكل خاص؛ لكون الزراعة عصب الحياة في تلك الحقبة، وانتقد طريقة التخمين المستخدمة في جمع الضرائب الزراعية، وما تجر من ورائها من مشاكل للحكومة والفلاح، وأضاف أن الصرفيات على الجانب الزراعي قليلة ولا تسد إلا جزءاً بسيطاً من مستلزمات العملية الزراعية^(٥٠).

ووصف نواب مدينة الحلة بأنهم لم يكونوا على قدر المسؤولية، وغير مكترثين بالمشاكل التي عانى منها المجتمع الحلي آنذاك، من سوء الخدمات العمرانية، وقلة الأدوية والمستلزمات الطبية، وانتشار الأمراض والأوبئة، وفقر غالبية أبناء المجتمع الحلي، في وقت تمتع فيه نواب الحلة برواتبهم العالية ومخصّصاتهم الوظيفية الضخمة، كما أنهم انشغلوا عن ممثليهم بالدفاع عن مصالحهم الخاصة وامتيازاتهم، وعلل بعض المؤرخين عدم اهتمام نواب العراق بصورة عامة، ونواب الحلة بصورة خاصة، بأنه يعود إلى ضعف الوعي النيابي من جهة، وحادثة التجربة النيابية من جهة أخرى، لكن هذا

الأمر لم يمنع من مطالبة بعض النواب بمعالجة بعض الظواهر السلبية، فقد أثار النائب سلمان البراك ظاهرة انتشار الرشاوى والاختلاس بين موظفي الدوائر الحكومية في لواء الحلة، وتردّي الخدمات الصحية والاجتماعية بشكل لم يسبق له مثيل^(٥١).

ومن المواضيع التي نوقشت داخل مجلس النواب العراقي ارتفاع نسبة الضرائب وتعدّد أنواعها، وتلك الضرائب تؤلّف عقدة مستعصية عجزت الحكومة عن إيجاد حلّ مُرضٍ لها، وهذا الأمر أدّى إلى تدمر المجتمع العراقي وبضمنهم سكّان لواء الحلة آنذاك، ممّا دفع نواب الحلة إلى المطالبة بإيجاد حلول ناجعة لتلك المشكلة، والتخفيف عن كاهل السكّان من تعدّد الضرائب^(٥٢).

وناقش نواب الحلة مشكلة تردّي الطرق والمواصلات في اللواء، ووصفوها بأنّها ضرورة مُلِحّة؛ كونها تمثّل عصب الحياة بمجالاتها المختلفة، نتيجة خلوّ اللواء من طرق معبّدة تربط بين مركز اللواء وأقصيته ونواحيه، وألحّ النائب مزاحم الباجه جي على هذه المسألة في أكثر من مرّة في اجتماعات مجلس النواب عام ١٩٢٧^(٥٣).

وتابع نواب الحلة الواقع الصحي السيء، فكانت الأوبئة والأمراض منتشرة في مركز اللواء وأقصيته ونواحيه، والخدمات الصحية كانت بدائية ولا تسدّ (٢٥٪) من حاجة السكّان بحسب رأي النائب عبد اللطيف الفلاحيّ، وانتقد بعض الأطباء لقلة خبرتهم، ووصفهم بقليلي الخبرة، ولا يرتقون إلى مستوى الأطباء في الدول المجاورة، فضلاً عن قلة المستشفيات في اللواء، حتّى ذكر أنّ اللواء لا يملك سوى مستشفى واحدة رديئة البناء ومتهالكة^(٥٤)، تُعرف المستشفى بد(قسطخانه)، ويعود بناؤها إلى أواخر القرن التاسع عشر من قبل إحدى العوائل الحليّة المعروفة بد(الخواجة)^(٥٥).

وبعد انتهاء الدورة النيابية الأولى في عام ١٩٢٨ م، يمكن تقييم التمثيل النيابي لمدينة

الحلّة بأنّه لم يكن بالمستوى المطلوب، إذ عجز عن تقديم ما يمكن وصفه بأنّه إنجاز أو اهتمام في اللواء قياساً بحجم المشاكل التي كانت تعصف بالمجتمع الحليّ في تلك الحقبة، وبالمجمل لم يكن أعضاء مجلس النوّاب العراقي بمستوى ما كان ينتظره الشعب منهم، باستثناء الحفاظ على مدينة الموصل ضمن العراق، والتي جرت عليها مساومات بين بريطانيا والعراق لا يسعنا المجال لذكرها^(٥٦).

المحور الثالث: انتخابات الدورة الثانية لمجلس النوّاب العراقي ١٩٢٨م

جرت الاستعدادات لانتخابات الدورة الثانية في الربع الأوّل من عام ١٩٢٨م، والتي حدّدها موعد في ٩ مايس من العام نفسه، ومارست السلطة الحاكمة كلّ أساليب الترهيب والترغيب لضمان فوز مؤيّدتها، وقد وصف لنا المؤرّخ عبد الرزاق الحسيني واقع الانتخابات قائلاً: «هناك أدلّة قويّة على أنّ الانتخابات التي أجرتها الوزارة السعدونيّة الثالثة كانت قد جرت بشكل غير طبيعيّ، وأنّه رافقتها أحداث شاذّة ومخالفات صريحة سافرة»، وقد مثل لواء الحلّة (عبد الرزاق الأزريّ، وأحمد الراوي، ومصطفى إسماعيل، وسلمان البرّاك، ورؤوف الجوهر)^(٥٧).

عقدت أوّل جلسة لمجلس النوّاب العراقيّ الجديد في ١٩ مايس ١٩٢٨، ولم يختلف هذا المجلس عن سابقه، إذ استمرّت الخلافات السياسيّة بين الأعضاء المؤيدين للحكومة والمخالفين لها، واشتدّت وطأة الخلافات في حكومة السعدون الرابعة التي أدّت إلى انتحاره في الثالث عشر من تشرين الثاني عام ١٩٢٩م^(٥٨)، وطغت القضايا العامّة على مناقشات مجلس النوّاب المتمثلة بالامتيازات النفطية، والتجارة الخارجيّة، والموازنة في تلك الدورة التي كانت هي في الأساس قصيرة، وأهمّ ما شهدته الدورة الثانية توقيع معاهدة عام ١٩٣٠ في شهر حزيران مع بريطانيا، والتي صاحبها لغط كبير

داخل مجلس النواب، ولم يلتفت إلى مشاكل الحلة وطرحها على بساط مجلس النواب العراقي سوى طرح النائب عبد الرزاق الأزري الذي أشار إلى حرية المواطن الفردية والدفاع عنها ضد أي تجاوز قانوني، كما أنه كان من بين المطالبين بتأسيس مصرف زراعي؛ لإنقاذ الفلاحين من ضغط المرابين من جهة، وتشجيعهم على تطوير نشاطهم الزراعي من جهة أخرى^(٥٩)، ويرجع سبب عدم اهتمام أعضاء مجلس النواب الممثلين للواء الحلة بمشاكل اللواء إلى عدم الانسجام والوثام في ما بينهم بطرح رؤى واضحة المعالم حول المشاكل، فضلاً عن تغليب المصالح الشخصية على المصالح العامة التي تخص أبناء اللواء^(٦٠).

المحور الرابع: انتخابات الدورة النيابية الثالثة ١٩٣٠ م، وأثر ممثلي الحلة في المجلس النيابي

صاحب عقد معاهدة عام ١٩٣٠ م معارضة قوية داخل مجلس النواب، واشتداد الخلافات بين النواب أنفسهم، الأمر الذي دفع الملك فيصل الأول إلى إصدار إرادة ملكية لحل المجلس في ١ تموز من العام نفسه، والبدء بإجراء انتخابات جديدة^(٦١).

حدّد العاشر من تموز عام ١٩٣٠ موعداً للشروع بانتخابات الدورة النيابية الثالثة، على أن يتم إنجازها بمدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ المباشرة بها، وكانت الغاية من هذه الانتخابات بالدرجة الأولى المصادقة على معاهدة ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا، تلك المعاهدة التي قوّضت حرية البلاد^(٦٢).

تدخلت الحكومة وبشكل لم يسبق له مثيل في الانتخابات؛ لضمان فوز المؤيدين لها، وظهر إلى الوجود المجلس النيابي الثالث الذي كان جُلّ أعضائه من المواليين لرئيس الوزراء نوري سعيد، وعقد اجتماعه الأول في تشرين الثاني ١٩٣٠^(٦٣)، ومثل الحلة في

هذا المجلس كل من جعفر العسكري^(٦٤)، وإبراهيم الواعظ، ورؤوف الجوهر، وسلمان البراك، وعبد الرحمن الرويشدي، وعبد الرضا العسكري، ورؤوف الأمين^(٦٥).

لم يختلف هذا المجلس عن سابقه، فقد طغت الخلافات والمناكفات السياسية بين أعضائه، فضلاً عن تأثير الأزمة الاقتصادية (١٩٢٩-١٩٣٣)^(٦٦) التي ضربت كل مرافق الحياة، وكان تأثيرها في الحلة أشد وطأة لاسيما على الجانب الزراعي إذا ما علمنا أن جل سكان لواء الحلة يعتمدون على الزراعة والمنتجات الزراعية التي أصابها الركود بشكل لم يسبق له مثيل^(٦٧)، وفي هذا الجانب تحدّث النائب رؤوف الجوهر عن تردّي الأوضاع المعاشية، وعدم قدرة المواطنين على سدّ رمقهم من الجوع، على الرغم من انخفاض الأسعار وتكدّس البضائع بشكل كبير، وعدم قدرة الحكومة على معالجة الوضع، بعكس ما قامت به حكومات بعض الدول المجاورة بأخذ الاحتياطات اللازمة للتخفيف من وطأة الأزمة على شعوبهم^(٦٨)، وعزّز الرأي النائب عن لواء الحلة رؤوف الأمين حينها خاطب رئيس الوزراء لتخفيف الأزمة الاقتصادية قائلاً: «إنّ هذه الأزمة لمّا نشبت أظفارها في البلاد الأخرى كانت هناك جهود كبيرة صُرِفَتْ لأجل تخفيف وطأتها، فهل يستطيع أحد المسؤولين إخبارنا ما هو عمل الحكومة من عام ١٩٣٠-١٩٣١ من أجل تخفيف الأزمة؟»^(٦٩).

ومما فاقم الأزمة في لواء الحلة هو الفساد المستشري في الدوائر الحكومية، وعدم تحمّل الموظفين المسؤولية الملقاة على عاتقهم، وفي هذا الجانب حمّل النائب جعفر العسكري المسؤولية على الوزراء المتهاونين مع الموظفين الفاسدين في الدوائر التابعة لوزاراتهم، إذ أشار قائلاً: «أنا ابتدئ بالانتقاد من الأعلى، أي من الوزراء؛ لأنهم لم يشعروا بالمسؤولية، وكانت معالجاتهم سطحية، ولم ترتق إلى مستوى ما يفعله هؤلاء الموظفون»^(٧٠).

ويوضّح الدكتور كمال مظهر أحمد انعكاس هذه الأزمة الاقتصادية على العراق قائلاً: «انعكست آثار الأزمة على حياة العراق الاقتصادية والاجتماعية من جانب، وعجز الحكومة عن خلق مناعة اقتصادية من شأنها التخفيف من آثار الأزمة من جانب آخر، على ظهور آراء وأفكار سياسية واقتصادية على الساحة الفكرية في العراق، وبدأ الرأي العام لأول مرة يدرك الصلة بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي»^(٧١).

وتناول أكثر من نائب من نواب الحلة الحالة الاجتماعية المتدهورة في أحاديثهم التي أدلوا بها في مناقشات مجلس النواب، فقد اشتركوا بمعظم النقاشات والطرولات التي تتعلق بالجوانب الاجتماعية والخدمية بوصفهم يمثلون شريحة واسعة من أبناء الشعب العراقي، ففي الواقع الصحي الذي تأثر كثيراً بالأزمة الاقتصادية، كانت مطالب نواب الحلة في دعوة الحكومة لتقديم يد المساعدة والنهوض به؛ لأنه كان يعاني من التدهور والتخلف والنقص، ثم جاءت الأزمة لتزيد من معاناته، وأشار النائب عبد الرزاق الرويشدي إلى ضرورة معالجة الواقع الصحي من جانب الحكومة في لواء الحلة بحيث طالبا «بسدّ النقص الحاصل بالملاكات الطبية والمؤسسات الصحية التي تكاد تكون معدومة في معظم نواحي اللواء وأقصيته، فضلاً عن ذلك وجود نقص كبير في عدد الأطباء والمختصين بالجانب الصحي، وهذا النقص يعاني منه سكّان اللواء منذ العهد العثماني ولحدّ الآن، ممّا جعل سكّان المدن والقصبات والقرى مرتعاً لتفشي الأوبئة والأمراض الانتقالية مثل مرض الملاريا والتيفوئيد، وطالب بضرورة استحداث مراكز صحية ثابتة ومتنقلة، الهدف منها تقديم الخدمات الصحية اللازمة لسكّان اللواء»^(٧٢).

ولم يكن الجانب التعليمي بأحسن حالاً من بقية الجوانب، إذ عانى الإهمال، وكانت الأمية والجهل منتشرين بين سكّان اللواء، ولم يقتصر انتشار تلك الآفة على مستوى لواء الحلة فقط، وإنّما على مستوى سكّان العراق ككل، فتّمّت مناقشتها في مجلس النواب

والأعيان، وعُرِضت عدّة آراء في هذا الجانب تصبُّ كُلُّها في مجرى تطوير واقع التعليم المتردي، فقد طالب النائب عن الحِلَّة عبد اللطيف الفلاحيّ قائلاً: «إنَّ أمر المعارف أمر مهم وخطر للغاية يتعلّق بروح البلاد وروح الدستور، وروح الإدارة، وكيان الدولة، وبكلِّ فرعٍ من فروع الحياة لهذه الأمة... إذا لم تُحلَّ مشكلة المعارف فإننا لا نتمكّن من تنظيم إدارة داخلية صحيحة»^(٧٣).

وكانت الأموال المخصّصة لوزارة المعارف في تلك المدّة قليلة ومتواضعة دائماً من مجموع ميزانية الدولة، فانعكس على تطوُّر التعليم، وعلى سبيل المثال كانت ميزانية وزارة المعارف في عام ١٩٢٥ (٤٪) من ميزانية الدولة فقط، واستمرّت على هذه الوتيرة طوال سنوات الانتداب وما بعدها إلّا في حالات محدّدة كانت تُضاف لها نسبة بسيطة، كما جاء على لسان النائب محمود رامز: «إن البلاد لا ترتقي بركن السيف بل بالتعليم أيضاً»^(٧٤).

كما انتقد النائبان سلمان البرّاك وجعفر العسكريّ في أكثر من جلسة من جلسات مجلس النواب قلة عدد المدارس في البلاد بشكل عام، ولواء الحِلَّة بشكل خاص، وسوء توزيعها دون مراعاة الكثافة السكّانية، إذ أشارا إلى أنّ لواء الحِلَّة بحاجة إلى بناء عدد من المدارس تتوازي مع كثافته السكّانية، فضلاً عن ذلك انتقداً تمرکز المدارس في مركز اللواء دون انتشارها في بقية أفضية اللواء ونواحيه، كما انتقد عدد من ممثلي لواء الحِلَّة في مجلس النواب عدم الاهتمام بالتعليم المهنيّ؛ نظراً لما يحقّقه هذا التعليم من قاعدة مهمّة من الأيدي العاملة الفنيّة والماهرة، والتي تستطيع البلاد الارتكاز عليها في عمليّة النهوض والتطوير، كما بيّن النائب ضياء يونس الذي انتقد مناهج التعليم في العراق «لافتقارها لهذا الجانب الحيويّ، واقتصارها بشكل عام على الدروس التي تعدّ موظّفين مكثيّن فحسب»^(٧٥).

ثمَّ ظهرت أصوات داخل مجلس النواب ترى ضرورة معالجة الأمية بشكلٍ جذريٍّ بوصفها خطرًا اجتماعيًا، وقدموا اقتراحًا تمَّت دراسته داخل مجلس النواب يهدف إلى وجوب التعليم الإلزاميِّ كأسلوبٍ ناجحٍ لمعالجة الأمية، كما ورد في مداخلة النائب رؤوف الجوهر «الأمّة الجاهلة لا تستطيع الدفاع عن بلادها ولا تقدّر حقّ الوطن والوطنية».

كما تطرّق بعض النواب في جلسات الدورة الثالثة إلى مجانيّة التعليم، وأصروا على ضرورتها؛ بسبب استياء الناس من رسوم الدراسة التي بلغت في تلك المرحلة اثنتي عشرة رويّة سنويًّا للصفوف الأربعة الأولى من المدرسة الابتدائيّة، وخمس عشرة رويّة على الصّفين الخامس والسادس منها، وخمسين رويّة عن المدارس الثانويّة^(٧٦).

إنّ هذا الأمر كان يحول دون تمكّن الفقراء من إرسال أبنائهم إلى المدارس، كما أكد ذلك النائب ثابت عبد نور خلال مداخلة داخل مجلس النواب في أثناء مناقشة تردّي التعليم وسوء أداء وزارة المعارف آنذاك^(٧٧).

ومن الأمور التي كانت تأخذ جانبًا كبيرًا من المناقشات والاقتراحات داخل المجلس مسألة الملكيّة لتسوية النزاعات حول الأراضي الزراعيّة، فكانت هذه المشكلة تعاني منها الحكومات ولا بدّ من إيجاد حلٍّ مناسبٍ لها في كلّ مناهج الوزارات^(٧٨).

وشهدت مناقشة لائحة (قانون اللّزمة) وتيرة متواصلة الحماس في إقرار حقوق الملاكين، الأمر الذي كان يرمي بوضوح إلى ترسيخ أسس الأسلوب شبه الإقطاعيِّ الذي يقوم على استغلال الأرض والإنسان لمصلحة مجموعة من الشيوخ والملاكين

الغائبين، وليس بعيداً عن هذا الموضوع قدّم النائب زامل المناع^(٧٩) استفساراً طلب فيه تعريف صاحب اللّزمة، وذلك لغايات متعدّدة كان يقصدها من وراء ذلك التعريف؛ إذ قال: «إنّ للزّمة صوراً متعدّدة، أحدها يكون صاحب اللّزمة السركال الكبير الذي يكري الأرض ويعمل كلّ واجباتها واللّزمة بعهدته من عهد آبائه وأجداده»، والتي يرى النائب بقاءها بيد هذا الملاك الكبير^(٨٠).

وحذّر النائب سلمان البرّاك أن تكون الدعوات لجعل الفلاح صاحب لزمة، وقال: «إننا إذا جعلنا كلّ فلاح صاحب لزمة فعلى الأرض السلام... وإذا أصبح جميع العراقيين أصحاب لزمة ونكسة، فحينئذ ستكون الأرض صحراء»^(٨١)، ولخصم الجدال القائم بين أعضاء مجلس النّواب تدخّل وزير الماليّة وطلب حسم النقاش في هذه المسألة أو غيرها وقال: «إنّ لزمة الأرض لن ينالها غير مستحقّيها ممّن تصرّفوا فيها أباً عن جد»، ونالت اللائحة تأييد مجلس النّواب والأعيان^(٨٢).

وفي ضوء الحقائق التي مرّت يظهر جلياً أنّ حقوق الأراضي هي المشكلة المتأصلة منذ العهود السابقة لتأسيس الحكم الوطني في العراق، واستمرّت المشاكل؛ لذا فإنّ التسوية الدائمة كانت بعيدة المنال؛ لفقدان الأسس والاعتبارات الموضوعيّة في التسوية المنتظرة من لدن الهيئات والمؤسّسات التي أنيطت بها لإيجاد الحلول لهذه المشكلة، فكانت التسوية لا تعني غير السبل الكفيلة بالإبقاء على الوضع القائم.

وفي ٢/١١/١٩٣٢ أسّس (ناجي شوكت)^(٨٣) وزارة حلّت محلّ وزارة نوري السعيد التي عقدت معاهدة ١٩٣٠، وحلّت الوزارة الجديدة مجلس النّواب وأجرت انتخابات لمجلس جديد، وفي حديث للسيد ناجي شوكت مع السيد خيرى العمري بتاريخ ٩/٥/١٩٦٩ قال ناجي شوكت عن الانتخابات التي أجراها: «الحقيقة التي لا بدّ من ذكرها أنّ الملك فيصل كان يهدف من وراء الانتخابات إلى إخراج مجلس تكون له

أكثرية طوع يده؛ لذلك حرص أن تأخذ الحكومة تعهدات من المرشّحين والنواب،
وبالفعل أخذنا منهم تعهداً يقضي بتأييد الحكومة وإسنادها، قدّمه جميع النواب وأذكر
أنّ السيّد عبد المهديّ وقّع تعهداً ينطوي على عبارة كلاسيكيّة، وقدّم جميع النواب
التعهد المذكور، وأنا أحتفظ بأصول هذه التعهدات»^(٨٤).

الخاتمة

في ضوء ما تقدّم من بحثنا عن أثر ممثلي لواء الحِلّة في مجلس النوّاب العراقيّ، توصلنا إلى جملة من الحقائق التاريخية التي منها:

أولاً: غلب الطابع الريفيّ على البرلمان العراقيّ في تلك المدّة؛ نتيجة صعود زعماء ورؤساء ووجهاء من أبناء الريف العراقيّ؛ وذلك لسببين: الأوّل: إنّ هؤلاء كان لهم ثقلهم الاجتماعيّ في عشائرهم وقبائلهم، فأدّى ذلك إلى انتخابهم في المجلس النيابيّ، والسبب الثاني هو رغبة السلطات البريطانيّة بترشيحهم لمجلس النوّاب؛ وذلك لاحتواء تلك الشريحة التي ليس لها اطلاع واسع في السياسة، والمطالبة بحقوق العراقيّين.

ثانياً: على الرغم من أنّ أغلبية نواب الحِلّة كانوا من أبناء الريف الحليّ ومن خارج لواء الحِلّة، فضلاً عن قلّة ثقافتهم؛ لأنّ أنّ كثيراً منهم لم يدخل مدارس نظاميّة، إلّا أنّ ذلك لم يمنع من مطالبتهم بتقديم بعض الخدمات للواء الحِلّة، وإن كانت بصورة خجولة لا ترتقي إلى مستوى ما يعانيه اللواء من تردّي في الواقع الخدميّ، من خلال حضورهم في مجلس النوّاب العراقيّ ومناشدهم على الإصلاح الحكوميّ.

ثالثاً: انتقد هؤلاء النوّاب الأزمة التي كانت حاصلة في لواء الحِلّة والمتمثلة بوجود الفساد المنتشر في الدوائر الحكوميّة، وعدم تحمّل الموظفين للمسؤولية الملقاة على

عاتقهم، وفي هذا الجانب حمل هؤلاء النواب المسؤولية على الوزراء المتهاونين مع الموظفين الفاسدين، إلا أن ذلك زاد الطين بلة، وذلك لوجود خلافات بين بعض النواب ووزراء الدولة العراقية آنذاك.

رابعاً: وكان هناك سبب آخر يمكن ملاحظته، وهو أن حداثة التجربة البرلمانية في العراق بالنسبة إلى اختيار النواب وترشحهم ألقى بظلاله على الأداء الوزاري والبرلماني للمطالبة بالإصلاح في ألوية العراق جميعاً، ومنها لواء الحلة.

خامساً: تناول أكثر من نائب من نواب الحلة الحالة الاجتماعية المتدهورة في أحاديثهم التي أدلوا بها في مناقشات مجلس النواب، فقد اشتركوا بمعظم النقاشات والطروحات التي تتعلق بالجوانب الاجتماعية والخدمية بوصفهم يمثلون شريحة واسعة من أبناء الشعب العراقي، ففي الجانب الصحي الذي تأثر كثيراً بالأزمة الاقتصادية كانت مطالب نواب الحلة في دعوة الحكومة لتقديم يد المساعدة والنهوض به؛ لأنه كان بالأساس يعاني من التدهور والتخلف والنقص، وهذا ممّا يثير الانتباه ويسجل لهؤلاء النواب.

سادساً: ان ما يلاحظ على نواب الحلة هو التفاوت في مناقشاتهم في مجلس النواب، فمنهم من كان نشطاً و متميزاً كالنائب سلمان البراك الذي كان عضواً في كل الدورات الانتخابية مدة موضوع البحث ممثلاً عن لواء الحلة.

سابعاً: إن ما يلاحظ على كثير من نواب الحلة في طروحاتهم ونقاشاتهم وآرائهم أنهم يركّزون على القضايا الوطنية بشكل عام، مبتعدين قدر الإمكان عن مشاكل مدينتهم التي كانت تزرع تحت وطأة الفقر والبطالة وقلة الخدمات.

هوامش البحث

- (١) عليّ الوردّي، لمحات اجتماعيّة من تاريخ العراق الحديث، الجزء الأوّل، مطبعة الرشاد، بغداد ١٩٦٩، ص ١٨.
- (٢) هنري دوبس وبرسي كوكس، تكوين الحكم الوطنيّ في العراق - مذكرتان خطيرتان، تعريب بشير فرجو، الموصل، ١٩٥١، ص ٢٣-٣٣.
- (٣) محمّد رشيد عباس، مجلس الأعيان ١٩٢٥-١٩٥٨، دراسة تاريخيّة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كليّة التربية، ١٩٩٥، ص ١٥٩.
- (٤) حسين جميل، صفحات من التراث الديمقراطيّ في العراق ١٩١٩-١٩٢٢، مجلّة الهلال، العدد الأوّل، تشرين الأوّل، ١٩٦٦، ص ٦٨.
- (٥) غسان العطية، العراق نشأة الدولة، دار الأم، بغداد، ١٩٨٨، ص ٧٦.
- (٦) عليّ البزرگان، الوقائع الحقيقيّة في الثورة العراقيّة، ط ٢، بغداد، ١٩٩١، ص ٢٦.
- (٧) المصدر نفسه، ص ٢٧.
- (٨) جريدة الفرات، النجف، العدد الثاني، ٢٨ ذي العقدة ١٣٣٨هـ (١٤ آب ١٩٢٠).
- (٩) تلك الثورة التي تفجّرت بعد اعتقال شعلان أبو الجون في الرميثة عام ١٩٢٠. للمزيد من التفاصيل ينظر: أرنولد ويلسون، الثورة العراقيّة، ترجمة جعفر خياط، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٧١، عبد الرزاق الحسيني، الثورة العراقيّة الكبرى، ط ٦، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، ١٩٩٢، محمّد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقيّة، ج ١، مطبعة الفلاح، بغداد، ١٩٢٣.
- (١٠) عباس، المصدر السابق، ص ١٧٠.
- (١١) انظر على سبيل التمثيل: جريدة الاستقلال، بغداد، العدد التاسع، ٣ تشرين الأوّل ١٩٢٠، جريدة دجلة، بغداد، العدد التاسع، ٤ آب ١٩٢١.
- (١٢) برسي كوكس، مذكرة تكوين الحكم الوطنيّ في العراق، تعريب: بشير فرجو، مطبعة الأتحاد الجديدة، الموصل ١٩٥١، ص ٤٤.
- (١٣) ضمّ العراق الألوية التالية: (بغداد، البصرة، الموصل، المتفك، الديلم، العمارة، ديالى، الحلة، كربلاء، كركوك)، م. وزارة الداخلية، الاضبارة السياسيّة، رقم الاضبارة ٢٥ / م / إعادة

الترتيبات الإدارية.

(١٤) عُقد في المدة الواقعة بين ١٢-٢٣ مارس ١٩٢١ في فندق سمير أميس بالقاهرة؛ لبحث شؤون الشرق الأوسط، برئاسة وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل، وحضره وفد عراقي يضم: برسي كوكس المندوب السامي البريطاني، والجنرال إلمر هالدين قائد القوات البريطانية، وجعفر العسكري وزير الدفاع، وساسون حسقييل وزير المالية، وسليتر مستشار وزارة المالية العراقية، وهربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني الأول في فلسطين، ولورانس، وكلايتون، وقد ناقش المؤتمر العديد من الأمور التي تخص العراق، ومنها شخصية من يتولّى حكم العراق، ووفقاً لما قاله برسي كوكس، فقد رأى أنّ ترشيح أحد أبناء الشريف حسين من شأنه أن يحوز رضا أغلبية الشعب العراقي إن لم يكن أجمعه، ومن هنا وقع الاختيار على فيصل ليكون ملكاً على العراق. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Baker Anne, The Life of Air Chief Marshal Sir Geoffrey Salmond, Leo Cooper, 2003, P 168.

(١٥) ونستون تشرشل (Winston Churchill) (١٨٧٤-١٩٤٥): من أبرز السياسيين البريطانيين، التحق بالجيش البريطاني سنة ١٨٩٥، وأصبح وزيراً للمستعمرات ورئيساً لهيئة التجارة، ثمّ وزيراً للحربية، ثمّ وزيراً للحرب، ثمّ أصبح رئيس وزراء بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية. للمزيد يُنظر:

Encyclopedia Britannica, London, 1967, Vol. 11, P 320.

(١٦) دجلة، مجلّة، العدد الثالث، ٢٧ حزيران ١٩٢١.

(١٧) كاظم هاشم نعمة، الملك فيصل الأوّل والإنكليز والاستقلال، الدار العربيّة للمطبوعات، بيروت ١٩٨٨، ص ٥٢.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(١٩) الفلاح، مجلّة، العدد الثاني عشر، ١٧ تموز ١٩٢١.

(٢٠) دجلة، مجلّة، العدد الرابع، ٢٨ تموز ١٩٢١.

(٢١) محمّد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، دراسة تاريخيّة سياسية، مطبعة السعدون، بغداد ١٩٧٢، ص ٢٧٤-٢٨١.

(٢٢) عبد المحسن بيك السعدون (١٨٧٩-١٩٢٩): هو عبد المحسن بن فهد السعدون، ولد في الناصرية ١٨٧٩ م، وتقلّد أربع وزارات، وهو واحد من رموز الوطنية العراقية، عضو المجلس التأسيسي وثاني رئيس وزراء في العهد الملكي في العراق بعد نقيب أشرف بغداد عبد الرحمن

الكيلائيّ النقيب، كان ينتمي إلى أسرة آل سعدون، وهي أسرة يرجع نسبها للأشراف من سلالة أمراء المدينة المنورة (الأعرجية حسينية النسب)، وهم حكام إمارة المنتفق تاريخياً، والتي كانت تضم معظم مناطق وقبائل وعشائر جنوب ووسط العراق، وفي الوقت نفسه فإن أسرته شيوخ قبائل اتحاد المنتفق (أكبر اتحاد للقبائل والعشائر مختلفة الأصول شهده العراق). للمزيد من التفاصيل يُنظر: لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره السياسي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، د.ت.

(٢٣) نزار سلطان الحُسُو، الصراع على سلطة العراق الملكي دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة، مطبعة دار آفاق عربية، بغداد ١٩٨٤، ص ١٨١.

(٢٤) جيرترود بيل (١٤ يوليو ١٨٦٨-١٢ يوليو ١٩٢٦): باحثة ومستكشفة وعالمة آثار بريطانية عملت في العراق مستشارة للمندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس في العشرينيات من القرن الماضي، جاءت إلى العراق عام ١٩١٤، اسمها الكامل جيرترود بيل، والمشهورة باسم (المس بيل)، ولعبت هذه السيدة دوراً بالغ الأهمية في ترتيب أوضاع العراق بعد الحرب العالمية الأولى، فقد كانت بسعة علاقاتها ومعارفها وخبراتها بالعراق أهم عون للمندوب السامي البريطاني في هندسة مستقبل العراق، يعرفها العراقيون القدماء بلقب (الخاتون)، يعدّها بعض المحدثين بأنّها جاسوسة، وهي في الواقع موظفة بريطانية خدمت بلدها بريطانيا بكلّ جدّ وإخلاص. للمزيد من المعلومات ينظر:

Encyclopedia Britannica, Vol. 13, P 320.

(٢٥) المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط، دار الرافدين للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٠، ص ٤٥١.

(٢٦) كان من أعيان الحلة الحاضرين في هذا الحفل السيد محمّد عليّ القزويني، والشيخ عمران الزنبور، وبعض رؤساء العشائر المعروفين بمولاتهم للإنكليز. للمزيد من التفاصيل يُنظر: عليّ الوردّي، المصدر السابق، ج ٥، ص ١٨٠.

(٢٧) هو سلمان بن براك بن جنديل بن خدام بن عبد نوح بن جمعة بن الداود بن مساعد بن محمّد ابن سلطان من شيوخ عشائر البوسلطان من قبيلة زبيد، ولد عام ١٨٨٠ م في منطقة الشوملي التابعة إلى محافظة بابل، شارك في قيادة عشيرته ضد الإنكليز في ثورة العشرين وأودع سجن الحلة العسكري بعد أن تمّ إلقاء القبض عليه من قبل الإنكليز، قامت القوّات الإنكليزية بحرق داره انتقاماً في آل براك؛ لاشتراكهم بالثورة، وتم الإفراج عنه في ٣٠ / ٥ / ١٩٢١ م. انتخب نائباً في المجلس التأسيسي في ٢٠ / ٢ / ١٩٢٤ م، كما انتخب نائباً عن لواء الحلة في عشر دورات نيابية

متصلة اعتباراً من الدورة الأولى عام ١٩٢٥ م وحتى الدورة الحادية عشرة عام ١٩٤٨ م، عدا الدورة السابعة، وانتخب رئيساً للمجلس النيابي لدورتي عام ١٩٣٤ م، وعام ١٩٤٣ م. أصبح وزيراً للري والزراعة في وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة عام ١٩٢٨ م، ووزيراً للدفاع والداخلية بالوكالة، ووكيلاً لوزير الدفاع عام ١٩٣٤ م، ووزيراً للاقتصاد عام ١٩٤٢ م في وزارة نوري السعيد. للمزيد من التفاصيل يُنظر:

<http://ar.wikipedia.org/wiki>.

(٢٨) عشيرة البو مساعد: وهي فرع من عشيرة البوسلطان التابعة لقبائل زيد الأصغر. للمزيد من التفاصيل يُنظر: عباس العزاوي، عشائر العراق، المصدر السابق، ص ٢٣.

(٢٩) حسن عليّ عبد الله، ويحيى المعموري، الشيخ سلمان البرّاك، السيرة الذاتية والدور الاصلاحية والاجتماعية، مجلّة القادسية، العدد السادس لسنة ٢٠٠١، ص ١٨٧.

(٣٠) الشيخ عمران الحاج سعدون: ولد في قضاء الهندية عام ١٨٩١، من الشخصيات البارزة التي عُرفت بمكانتها العشائرية والاجتماعية، تقاسم مع أخيه الشيخ علوان الحاج سعدون زعامة قبيلة بني حسن، كان الطابع العشائري بارزاً في شخصيته، وأخذ قسطاً بسيطاً من القراءة والكتابة، وكانت مكانته وملكيته قد أهلتته لقيادة أفراد عشيرته في المنطقة الواقعة شمال الكفل (ناحية الكفل حالياً) وضياف نهر الهندية حتى امتد نفوذه إلى منطقة الكوفة، وتولّى منصب وكيل قائم مقام الهندية عام ١٩١٥. للمزيد من التفاصيل يُنظر: رجاء حسين الخطّاب، العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٦، ص ١٢٣.

(٣١) عبد الجليل الطاهر، تقرير سرّي لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة بين الأحوال الاجتماعية والسياسية منذ بداية الثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠، بغداد ١٩٥٨، ص ٤٠.

(٣٢) محمّد رشيد عباس، مجلس الأعيان ١٩٢٥-١٩٥٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية، ١٩٩٥، ص ١٥٩.

(٣٣) ولد في مدينة الحلة في أواخر القرن التاسع عشر، ودرس في مدارسها الابتدائية، وكان والده محمّد صالح الشريف من المناهضين للحكومة العثمانية وسياستها الجائرة في العراق، وتمّ إعدامه في واقعة عاكف عام ١٩١٥ مع مجموعة ثائرة من وجهاء الحلة بلغ عددهم ١٢٥ شخصاً. للمزيد من المعلومات يُنظر: مير بصري، أعلام سياسة العراق الحديث، مكتب رياض الريس، لندن، د.ت، ص ٢٨٢.

(٣٤) علي صالح الكعبي، نواب ألوية الحلة والديوانية والمنتفك في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي (١٩٢٥-١٩٥٨)، مطبعة دار النبايع، ٢٠١١، ص ٦٣-٦٤.

(٣٥) مزاحم الباجه چي (١٨٩١-١٩٨٢م): سياسي ودبلوماسي عراقي، أصبح في عام ١٩٢٤ عضواً في المجلس التأسيسي العراقي كممثل للجلّة، شغل عدّة مناصب منها وزير العدل، وممثل العراق سياسياً في لندن عام ١٩٢٧، ثمّ وزيراً للداخلية في العراق عام ١٩٣١، وبعد دخول العراق عصابة الأمم المتحدة أصبح مندوباً للعراق، ثمّ سفيراً متجولاً للعراق في أوروبا، وفي عام ١٩٥٨ اعتقل وحوكّم أمام محكمة الشعب التي ترأسها العقيد فاضل المهدي صاحب المحاكمات الشهيرة، وحتّى ينقذ رقبته من حبل المشنقة شهد ضدّ أحمد مختار بابان رئيس الديوان الملكي السابق، توفّي في الإمارات ودُفن فيها عام ١٩٨٢، للمزيد ينظر: فهد مسلم زغير، مزاحم الباجه چي ودوره في السياسة العراقية (١٩٣١-١٩٦٨)، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدّمة إلى الجامعة المستنصرية/كلية التربية، بغداد، ٢٠١٢، ص ٢٦.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٦٠-٦١.

(٣٧) د.ك.و، ملفّات البلاط الملكي، ملفّة رقم ٢٦١٤/٣١١، وثيقة ٩، ص ٩.

(٣٨) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي، الجزء الأوّل، مطبعة دار السلام، بغداد، د.ت، ص ٧-٥.

(٣٩) جريدة الأوقاف البغداديّة، العدد ٢٠٣، ٢٤ أيلول ١٩٢٨.

(٤٠) أحمد عبد الصاحب الناجي، الحياة الاجتماعيّة في لواء الحلة خلال مرحلة الانتداب البريطاني (١٩٢٠-١٩٣٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب-الجامعة الحرّة في هولندا، ١٠٠٨م، ص ١١٣.

(٤١) حسين جميل، الحياة النيابيّة في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦، منشورات مكتبة المثني، بغداد ١٩٨، ص ٥٢-٥٤.

(٤٢) الدستور العراقي، المادة الحادية والثلاثين.

(٤٣) محمّد عبد المجيد عليّ، دور النوّاب في مجلس النوّاب العراقي (١٩٢٥-١٩٥٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربيّ والتراث العلميّ، بغداد ٢٠١٠.

(٤٤) م.م.ن، الدورة الانتخابيّة الأولى، الاجتماع غير الاعتياديّ، الجلسة رقم (١) في ١٦ تموز ١٩٢٥، ص ١٢.

(٤٥) م.م.ن، الدورة الانتخابيّة الثانية، الاجتماع غير الاعتياديّ، الجلسة رقم (١) في ١٩ مايس ١٩٢٨، ص ٨.

(٤٦) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ١٧٤.

(٤٧) ياسين حلمي سلمان: ينتمي إلى أسرة شركسيّة، ولد في بغداد عام ١٨٨٤ ودرس في استانبول وتخرّج في المدرسة العسكريّة ضابطاً عام ١٩٠٢، ثمّ تخرّج في كلية الأركان عام ١٩٠٥، التحق

- بالجيش التركي في بغداد واشترك في حرب البلقان، وفي الحرب العالمية الأولى أرسل إلى حلب واستانبول ثم ذهب للدفاع عن النمسا ضد الروس، وحاز على وسام رفيع من قيصر ألمانيا؛ لبلائه الحسن في المعارك، شكّل الوزارة العراقية الأولى سنة ١٩٢٤، وترأس الوزارة للمرة الثانية سنة ١٩٢٦. للمزيد من التفاصيل ينظر: حامد الحمداني، دراسات وأبحاث في التاريخ والتراث واللغات، ج١، ط٢، د.م، السويد ٢٠٠٩، ص ١٢٩.
- (٤٨) فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، ط١، بغداد، ١٩٧٨، ص ٣٢٤-٣٢٥.
- (٤٩) د.ك.و، الوحدة الوثائقية: ملفات وزارة الطيران، ٢٣/٢٦٥، أكس/م، ٤٥٨٣، إلى أركان الجو، الاستخبارات، بغداد، من مكتب ض.خ.خ، بغداد، بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٢٧.
- (٥٠) أحمد عبد الصاحب ناجي، المصدر السابق، ص ١٤٤.
- (٥١) حسن عبد الله، المصدر السابق، ص ٧٨.
- (٥٢) تم تناول (١٥) نوعاً من الضرائب والرسوم، فضلاً عن ضرائب الأرض والتجارة والصناعة والنفط (داخل مجلس النواب عام ١٩٢٨)، وكانت هذه الرسوم تُفرض على الطابو، المحاكم، الأصناف، العرائض، السيارات، الأحمال، الملح، الصرائف، الملاحه النهريّة، الدهن، زوارة العتبات المقدّسة، صيد الأسماك، أربعة أقسام: مواد بناء، ضريبة الخل، ضريبة عبور الجمال، (محاضر جلسات مجلس النواب)، الاجتماع غير الاعتياديّ الأوّل، ١٩٢٨، ص ٤٤٢.
- (٥٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتياديّ الأوّل، ١٩٢٧، ص ٤٦٩.
- (٥٤) الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثاني، ص ١٦٤.
- (٥٥) مقابلة شخصية مع السيّد صادق شاهين أحد وجهاء الحلة المعاصرين في داره الواقعة في شارع أربعين بتاريخ ٧/٢/٢٠١٤ م.
- (٥٦) سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦، الطبعة الثانية، بغداد، ١٩٧٥، ص ٥٤.
- (٥٧) محمّد عبد المجيد عليّ، المصدر السابق، ص ٧٨.
- (٥٨) خيرى العمري، شخصيات عراقية، دار المعرفة، بغداد، ١٩٦٥، ص ٨٣.
- (٥٩) م.م.ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتياديّ، الجلسة رقم (١)، في ١٨ اذار ١٩٣٤، ص ٢.
- (٦٠) أحمد عبد الصاحب الناجي، المصدر السابق، ص ٨٨.
- (٦١) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، المصدر السابق ص ٩.

- (٦٢) جريدة الوقائع العراقية، العددان الثالث، والسابع، ١٩٣٠.
- (٦٣) مجيد قدوري، نظام الحكم في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦، ص ٦٤.
- (٦٤) ولد في بغداد سنة ١٨٨٥، وكان والده مختارًا لا حدى محلاتها، ودخل المدرسة العسكرية التحضيرية فيها، ثم تخرّج في المدرسة الحربية التركية في الاستانة وأرسل في بعثة عسكرية للتدريب في ألمانيا فأقام فيها ثلاث سنوات ثم عاد واشترك في حرب البلقان وجرح فيها، ولما انتهت تلك الحرب ظهرت نوايا الاتحاديين العنصرية انضم إلى حزب العهد العربي، وكان من أنشط العاملين فيه، تقلّد عدّة مناصب من أهمها منصب وزير الدفاع مرتين ١٩٢٣م حتى عام ١٩٢٤م، و١٩٢٦م حتى عام ١٩٢٨م في حكومة ياسين الهاشمي، اشترك في مؤتمر القاهرة بين العراقيين والإنكليز ومثّل العراق في مؤتمر لوزان، وكانت له أفكار قومية عربية. في عام ١٩٣٥ أصدر رسالة بعنوان آراء خطيرة في معالجة شؤون العراق العامة، وتسلم رئاسة مجلس النواب مرتين. للمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفة المدى، العدد ١١٠٧، السبت (٨) كانون الأول ٢٠٠٧، ص ٩.
- (٦٥) علي صالح الكعبي، المصدر السابق، ص ٢٦.
- (٦٦) أ.م. متشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة د. هاشم صالح التكريتي، بغداد، ١٩٧٨، ص ٢٠١.
- (٦٧) محمّد حسن سلمان، التطوّر الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطوّر الاقتصادي (١٨٦٤-١٩٥٨)، الجزء الأول، د.م، بيروت، ١٩٦٥، ص ٥١.
- (٦٨) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة الثانية في ١ كانون الأول ١٩٣٠.
- (٦٩) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة السابعة في ٢٧ آذار ١٩٣١.
- (٧٠) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة الثانية في ٨/٤/١٩٣١، ص ٦٩.
- (٧١) كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، دراسة تحليلية، بغداد، ١٩٨٧، ص ١١٣.
- (٧٢) جريدة الوقائع العراقية، العدد ١١٧١ في ١/٩/١٩٣٢، ص ٥٠.
- (٧٣) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة التاسعة في ٩/١/١٩٣١، ص ١٠٢٤.
- (٧٤) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧، جلسة ١٦/٥/١٩٢٧، ص ١٠٤٢.
- (٧٥) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٨-١٩٢٩، ص ١٩٧.
- (٧٦) علاء حسين الرهيمي، المصدر السابق، ص ١٨٣.
- (٧٧) غازي دحّام فهد الموسوي، التعليم في العراق (١٩٣٢-١٩٤٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص ٣٢.

(٧٨) للمزيد من التفاصيل يُنظر: الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، الأجزاء (١، ٢، ٣).
 (٧٩) الشيخ المرحوم زامل المناع (١٨٦٢-١٩٥٢ م): ولد عام ١٨٦٢ في لواء المنتفك، شيخ عشيرة الأجدود، تقلد عدة مناصب سياسية، أصبح عضواً في المجلس التأسيسي العراقي عام ١٩٢٤ م الذي وضع الدستور للحكومة العراقية في العهد الملكي في عام ١٩٢٤ م، وكذلك أصبح عضواً في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي عن لواء المنتفك (محافظة ذي قار حالياً) في ثنائي دورات، تميّز بشهامته وكرمه وبسالته، توفي عام ١٩٥٢ م، وأعقب ولداً واحداً هو الشيخ المحامي فيصل الذي أصبح عضواً في مجلس النواب العراقي أيضاً. للمزيد ينظر: حسين حاجم بريدي، معجم الناصريّ لنسب وتاريخ العشائر العراقية، ط ٤، المحيّن للطباعة والنشر، إيران، ٢٠١٢، ص ١٠.

(٨٠) م.م.ع، الاجتماع الاعتياديّ السابع لسنة ١٩٣١، ص ٥٦١.

(٨١) م.م.ع، الاجتماع الاعتياديّ الثاني لسنة ١٩٣١-١٩٣٢، ص ٥٦١.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٥٦٣.

(٨٣) ناجي شوكت: سياسي ورجل دولة عراقي، شغل منصب رئيس وزراء العراق في العهد الملكي، ولد ناجي شوكت في مدينة الكوت بالعراق عام ١٨٩٣ م، والده شوكت باشا آل رفعت بك، تنتمي عائلته إلى جماعة الوالي الشهير داوود باشا، والتي تعدّ عائلةً تركيةً أو شركسيةً؛ لقدومها من منطقة مجاورة لمدينة تبليسي الواقعة في شمال القوقاز، تخرّج في كلية الحقوق باستانبول وعمل بالجيش السادس في بغداد وشارك في حرب العراق، حيث أسره الإنكليز وأرسلوه إلى الهند، وعند إعلان الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف الحسين بن عليّ التحق كغيره من الضباط العرب المأسورين بجيش الثورة العربية الكبرى وشارك في حرب الحجاز، وعاد بعد تحرير سوريا من الأتراك إلى العراق، وعمل مع جمعية العهد العراقية المناوئة للاحتلال البريطاني، شغل عدة مناصب سياسية وإدارية منها متصرفاً للواء بغداد، ثمّ متصرفاً للموصل، ثمّ عين وزيراً للدخلية، واستطاع نيل ثقة الملك فيصل الأوّل بذكائه وطموحه، فكلفه بتشكيل وزارة عراقية تخلف وزارة نوري السعيد في أيلول عام ١٩٣٢ م، واستمرت وزارته إلى آذار ١٩٣٣ م، وتقلد منصب وزير العدل في حكومة رشيد عالي الكيلاني، وفي ٣ تموز ١٩٤٠ أرسل الكيلاني ناجي شوكت في مهمة سرية إلى أُنقرة ليلتقي السفير الألماني في تركيا، فقد كان في نيّة الكيلاني توفير الدعم إلى ألمانيا هتلرية إذا دخلت الحرب أراضي العراق في مقابل تعهد ألمانيا في حالة انتصارها باستقلال العراق، ووصلت أخبار هذه اللقاءات السرية إلى المخابرات البريطانية ممّا أدّى إلى نزول أعداد كبيرة من الجنود الإنكليز إلى البصرة؛ لإسناد الملك العراقي الذي كانت له ميول بريطانية. للمزيد من التفاصيل ينظر: ناجي

شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عامًا ١٨٩٤-١٩٧٤ م، ط٣، منشورات مكتبة اليقظة العربيّة، بغداد، ١٩٧٧، ص ١١.

(٨٤) خيري أمين العمريّ، الخلاف بين البلاط الملكيّ ونوري السعيد، بغداد، ١٩٧٩، ص ٢٩، وفي مذكّرات ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ٢٩ حديث عن هذه الانتخابات، وكتب من الملك فيصل الأوّل إلى صاحب المذكّرات بشأن المرشّحين، ص ٢٢٣-٢٢٦.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق المنشورة

١. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٢٦١٤ / ٣١١، وثيقة ٩.
٢. د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الطيران، ٢٣ / ٢٦٥، اكس / م، ٤٥٨٣، إلى أركان الجو.
٣. الاستخبارات، بغداد، من مكتب ض.خ. بغداد بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٢٧ م.
٤. عبد الجليل الطاهر، تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة بين الأحوال الاجتماعية والسياسية منذ بداية الثورة العراقية الكبرى، ١٩٢٠، بغداد ١٩٥٨.
٤. وزارة الداخلية، الاضبارة السياسية، رقم الاضبارة ٢٥ / ١ / م / إعادة الترتيبات.

ثانياً: محاضر جلسات مجلس النواب

٥. الاجتماع غير الاعتيادي الأول ١٩٢٨.
٦. م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة الثانية في ١ كانون الأول ١٩٣٠.
٧. م.م.ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي، الجلسة رقم (١)، في ١٨ آذار ١٩٣٤.
٨. م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة السابعة في ٢٧ آذار ١٩٣١.
٩. م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة الثانية في ٨ / ٤ / ١٩٣١.
١٠. م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة التاسعة في ٩ / ١ / ١٩٣١.
١١. م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة التاسعة في ٩ / ١ / ١٩٣١.
١٢. م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧، جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٢٧.
١٣. م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧، جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٢٧.
١٤. م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٨-١٩٢٩.
١٥. م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٨-١٩٢٩.
١٦. م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٣١-١٩٣٢.
١٧. م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي السابع لسنة ١٩٣١.

١٨. محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي الأول ١٩٢٧.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

١٩. أحمد عبد الصاحب ناجي، الحياة الاجتماعية في لواء الحلة خلال مرحلة الانتداب البريطاني (١٩٢٠-١٩٣٢)، رسالة ماجستير مقدّمة إلى كلية الآداب، الجامعة الحرّة في هولندا.
٢٠. غازي دحام فهد المرسومي، التعليم في العراق (١٩٣٢-١٩٤٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، بغداد، ١٩٨٦.
٢١. محمّد رشيد عباس، مجلس الأعيان ١٩٢٥-١٩٥٨ دراسة تاريخيّة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية.
٢٢. محمّد عبد المجيد عليّ، دور النواب في مجلس النواب العراقي (١٩٢٥-١٩٥٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربيّ والتراث العلميّ، بغداد، ٢٠١٠.

رابعاً: الكتب العربيّة والمعربة

٢٣. أ.م. متشافيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطانيّ، ترجمة د. هاشم صالح التكريتيّ، بغداد، ١٩٧٨.
٢٤. أرنولد ويلسون، الثورة العراقيّة، ترجمة جعفر الحياط، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٧١.
٢٥. حامد الحمدانيّ، دراسات وأبحاث في التاريخ والتراث واللغات، ج ١، ط ٢، د.م. السويد، ٢٠٠٩.
٢٦. حسين جميل، الحياة النيابيّة في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦، منشورات مكتبة المشنّى، بغداد.
٢٧. حسين حاجم بريدي، معجم الناصريّ لنسب وتاريخ العشائر العراقيّة، ط ٤، المحبّين للطباعة والنشر، إيران، ٢٠١٢.
٢٨. خيرى أمين العمريّ، شخصيات عراقية، دار المعرفة، بغداد، ١٩٦٥.
٢٩. الخلاف بين البلاط الملكيّ ونوري السعيد، الدار العربيّة للموسوعات، بغداد، ١٩٧٩.
٣٠. سامي عبد الحافظ القيسيّ، ياسين الهاشميّ ودوره في السياسة العراقيّة بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦، ط ٢، بغداد، ١٩٧٥.
٣١. عبد الرزاق الحسيني، الثورة العراقيّة الكبرى، ط ٦، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، ١٩٩٢.
٣٢. عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقيّة، ج ١-٣، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، ١٩٨٨.

٣٣. عليّ الوردّي، لمحات اجتماعيّة من تاريخ العراق الحديث، ج ١، مطبعة الرشاد، بغداد، ١٩٦٩.
٣٤. عليّ صالح الكعبيّ، نواب أُلوية الحلة والديوانيّة والمنتفك في مجلس النواب العراقيّ في العهد الملكيّ (١٩٢٥-١٩٥٨)، مطبعة دار الينابيع، ٢٠١١.
٣٥. غسان العطية، العراق نشأة الدولة، دار الأم، بغداد، ١٩٨٨.
٣٦. فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسيّة في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، ط ١، بغداد، ١٩٧٨.
٣٧. فهد مسلم زغير، مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقيّة (١٩٣١-١٩٦٨)، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدّمة إلى الجامعة المستنصريّة/ كلية التربية، بغداد، ٢٠١٢.
٣٨. كاظم هاشم نعمّة، الملك فيصل الأوّل والإنكليز والاستقلال، الدار العربيّة للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٨.
٣٩. كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، دراسة تحليليّة، بغداد، ١٩٨٧.
٤٠. لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره السياسيّ، مكتبة اليقظة العربيّة، بغداد، د.ت.
٤١. مجيد قدوري، نظام الحكم في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦.
٤٢. محمّد حسن سلمان، التطوُّر الاقتصاديّ في العراق، التجارة الخارجيّة والتطوُّر الاقتصاديّ (١٨٦٤-١٩٥٨)، ج ١، د.م، بيروت، ١٩٦٥.
٤٣. محمّد مظفر الأدهميّ، المجلس التأسيسيّ العراقيّ، دراسة تاريخيّة سياسيّة، مطبعة السعدون، بغداد، ١٩٧٢.
٤٤. محمّد مهديّ البصير، تاريخ القضيّة العراقيّة، ج ١، مطبعة الفلاح، بغداد، ١٩٢٣.
٤٥. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الحياّط، دار الرافدين للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٠.
٤٦. مير بصريّ، أعلام سياسة العراق الحديث، مكتب رياض الرئّس، لندن، د.ت.
٤٧. نزار سلطان الحُسُو، الصراع على سلطة العراق الملكيّ دراسة تحليليّة في الإدارة والسياسة، مطبعة دار آفاق عربيّة، بغداد، ١٩٨٤.

خامساً: المذكرات والمقابلات

٤٨. برسي كوكس، مذكرة تكوين الحكم الوطنيّ في العراق، تعريب بشير فرجو، مطبعة الأتحاد الجديدة، الموصل، ١٩٥١.
٤٩. مذكرات ناجي شوكت المعنونة، سيرة وذكريات ثنّين عامًا ١٨٩٤-١٩٧٤، ط ٣، منشورات مكتبة اليقظة العربيّة، بغداد، ١٩٧٧.

٥٠. مقابلة شخصية مع السيد صادق شاهين (رحمه الله) أحد وجهاء الحلة في داره الواقعة في شارع أربعين بتاريخ ٧/٢/٢٠١٤م.
٥١. هنري دويس وبرسي كوكس، تكوين الحكم الوطني في العراق، مذكرتان خطيرتان، تعريب بشير فرجو، الموصل، ١٩٥١.

سادساً: المصادر الاجنبية

52. Baker Anne, The Life of Air Chief Marshal Sir Geoffrey Salmond, Leo Cooper, 2003.
53. Encyclopedia Britannica, Vol. 11 and 13, London, 1967.

سابعاً: المجلات والصحف

٥٤. حسن علي عبد الله، ويحيى المعموري، الشيخ سلمان البراك، السيرة الذاتية والدور الاصلاحى والاجتماعي، مجلة القادسية، العدد ٦ لسنة ٢٠٠١.
٥٥. الفلاح، مجلة، العدد ١٢، ١٧ تموز ١٩٢١.
٥٦. جريدة الاستقلال، بغداد، العدد ٩، ٣ تشرين الأول ١٩٢٠.
٥٧. جريدة الفرات، النجف، العدد ٢، ٢٨ ذي العقدة ١٣٣٨هـ/ ١٤ آب ١٩٢٠م.
٥٨. جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣ و٧، ١٩٣٠.
٥٩. جريدة دجلة، بغداد، العدد ٩، ٤ آب ١٩٢١.
٦٠. دجلة، مجلة، العدد ٣ و٤، ٢٧ حزيران و٢٨ تموز ١٩٢١.
٦١. حسين جميل، صفحات من التراث الديمقراطي في العراق ١٩١٩-١٩٢٢، مجلة الهلال، العدد ١، تشرين الأول، ١٩٦٦.
٦٢. صحيفة المدى، العدد ١١٠٧، السبت ٨ كانون الأول ٢٠٠٧.

ثامناً: الانترنت

63. <http://ar.wikipedia.org/wiki>.

